بسم الله الرحمن الرحيم

العناوين:

- **روسيا تنشر وحدات إضافية من الشرطة العسكرية في منطقة عين عيسى شمال سوريا**
- **دارفور.. ١٥ قتيلاً و٣٤ جريحاً في اقتتال قبلي جديد**
- **الصين تصادق على اتفاقية تبادل مطلوبين مع تركيا تثير مخاوف الإيغور**

التفاصيل:

روسيا تنشر وحدات إضافية من الشرطة العسكرية في منطقة عين عيسى شمال سوريا

نشرت وزارة الدفاع الروسية وحدات إضافية من الشرطة العسكرية في مدينة عين عيسى شمال سوريا وسط توتر الأوضاع هناك مع اشتداد الاشتباكات بين "قوات سوريا الديمقراطية" وفصائل موالية لتركيا. وقال نائب مدير مركز حميميم لمصالحة الأطراف المتناحرة في سوريا والتابع لوزارة الدفاع الروسية، اللواء البحري فياتشيسلاف سيتنيك، في بيان أصدره مساء الأحد: "بهدف تعزيز الجهود لإرساء الاستقرار في منطقة عين عيسى وصلت اليوم إلى هناك وحدات إضافية للشرطة العسكرية الروسية". وتشهد منطقة عين عيسى شمال محافظة الرقة شمال سوريا اشتباكات مستمرة بين الفصائل الموالية لتركيا و"قوات سوريا الديمقراطية" التي تمثل "وحدات حماية الشعب" الكردية هيكله العسكري. ويسود حاليا هدوء نسبي في المنطقة، بعد توصل تركيا إلى اتفاقين منفصلين مع الولايات المتحدة وروسيا، يومي ١٧ و٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩، ينص الأول على سحب الوحدات الكردية من منطقة عملية نبع السلام، فيما يقضي الثاني بإبعاد المقاتلين الأكراد عن الحدود السورية التركية إلى عمق ٣٠ كيلومترا جنوبا.

عندما انخرطت روسيا في الحرب ضد أهل الشام لصالح نظام أسد سنة ٢٠١٥ م، وبضوء أخضر من أمريكا، لم تكن تدرك أنها استُدرجت إلى مستنقع لن تستطيع الخروج منه بسهولة؛ وأن انخراطها هذا سيكون طويل الأمد، وستخرج منه برصيد كبير وسجل حافل بالإجرام ضد المسلمين من أهل الشام، بعد سقوط أكثر من مليون ونصف المليون شهيد في مجازر وحشية نفذتها الطائرات الروسية إلى جانب طائرات طاغية الشام، ناهيك عن الجرحى والمشردين وموجات النزوح الجماعية التي نتجت عنها، وهذا الأمر لن تمحوه السنين ولن ينساه التاريخ، وقد جاء ما يعرف بقانون قيصر الذي سنته أمريكا، والذي دخل حيز التنفيذ بعد مرور خمس سنوات على الانخراط الروسي، ليزيد من غرق روسيا في المستنقع السوري ورهقها، ويقلل من فرصها في تحقيق مكاسب كانت تظنها سهلة المنال، ويبعدها كليا عن تحقيق نصر سريع، وحسم عاجل للملف السوري يصب في صالحها.

دارفور.. ١٥ قتيلاً و٣٤ جريحاً في اقتتال قبلي جديد

قُتل ١٥ شخصاً وجُرح ٣٤ آخرون خلال موجة جديدة من اشتباكات مسلحة بين قبيلتي "المساليت" و"الفلاتة" في منطقة قريضة بولاية جنوب دارفور غرب السودان. وذكرت وكالة الأنباء السودانية (سونا)، مساء الأحد، أن حاكم الولاية، موسى مهدي، زار منطقة قريضة (٨٥ كيلومتراً جنوب مدينة نيالا مركز الولاية)، ووقف على الأحداث التي شهدتها المنطقة، برفقة لجنة أمن الولاية. وقال مهدي إن لجنة الأمن اجتمعت وأصدرت قرارات، أهمها نشر قوات عسكرية بأعداد كبيرة للقبض على المتورطين وجمع

السلاح، إلى جانب تشكيل لجنة تحقيق باشرت أعمالها. وأوضح عمر الملك، قيادي محلي في "قريضة"، أن مشادات كلامية بين أفراد من القبيلتين حول مصدر مياه تطورت إلى اشتباكات بالأسلحة النارية، أدت إلى مقتل اثنين في الحال، وفق الوكالة. وعلى إثر ذلك، شنت مجموعات من "الفلاتة" هجوماً، مما أسفر عن مقتل ١٣ من "المساليت" وجرح ٣٤ تم نقلهم إلى مستشفى.

مرة أخرى يندلع القتال بين المسلمين، من قبيلتي "المساليت" و"الفلاتة"، في منطقة قريضة بولاية جنوب دارفور غرب السودان، فإن ضحايا النزاع المسلح بين الطرفين؛ مقتل عشرة أشخاص وجرح العشرات. إن ما يحدث من اقتتال في غرب السودان وشرقه، بين القبائل، وهم مسلمون، أمر يحرمه الإسلام، وهو من عادات الجاهلية، فإن الإسلام قد حرم دم المسلم، فقال سبحانه وتعالى: ﴿**وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُّتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً**﴾، وقد شدد النبي عليه الصلاة والسلام في ذلك فقال: «**لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ**»، ونؤكد أن عودة الاقتتال القبلي تأتي نتيجة للاستقطاب السياسي، القائم على الأساس القبلي البغيض، كما نؤكد أن غياب دولة الإسلام، ووجود الدولة الوطنية مكانها، كان له الأثر البالغ في هذا الذي يحدث الآن، لأنها لا تقوم بواجب الرعاية تجاه الناس فيحدث التنازع، ويلجأ كلٌّ إلى قبيلته، وتحدث الكوارث، ويسفك الدم الحرام ويخوض الناس في قتال الفتنة.

الصين تصادق على اتفاقية تبادل مطلوبين مع تركيا تثير مخاوف الإيغور

أعلنت الصين المصادقة على اتفاقية تبادل مطلوبين مع تركيا، وهو نص ترغب بكين في استعماله خصوصا لتسريع ترحيل مسلمي الإيغور الذين لجأوا إلى تركيا. ولم يصادق البرلمان التركي بعد على الاتفاقية الثنائية الموقعة عام ٢٠١٧، لكن يتوقع أن تثير المصادقة قلقا في صفوف جالية الإيغور الكبيرة (تقدر بنحو ٥٠ ألف شخص)، المقيمة في تركيا. وتربط الإيغور بتركيا صلات لغوية وثقافية، إذ يتحدث الإيغور اللغة التركية. وكانت أنقرة منذ أمد طويل أحد المدافعين الرئيسيين عن قضية الإيغور، لكن ذلك تراجع مؤخرا. وفرضت الصين في منطقة تركستان الشرقية (شمال غرب) سياسة رقابة قصوى على الإيغور إثر وقوع هجمات، تحمّل بكين انفصاليين إيغور إسلاميين مسؤوليتها. ووفق خبراء أجانب، تعتقل السلطات الصينية مليون شخص على الأقل، أغلبهم إيغور، في "معسكرات" تصفها بكين بأنها "مراكز تدريب مهني" غايتها مساعدة السكان على إيجاد وظائف والوقاية من التطرف. ولجأ آلاف الإيغور إلى تركيا، ويقولون إنهم ضحايا اضطهاد.

سلم نظام أردوغان مسلمي الإيغور إلى الصين مقابل المال وطرد عشرات المسلمين من البلاد أو التزم الصمت إزاء اضطهاد الصين لمسلمي الإيغور. في السابق كان نظام أردوغان يقوم بترحيل غالبية اللاجئين الإيغور المقيمين في تركيا، إلى دولة ثالثة، كي تقوم بتسليمهم إلى السلطات الصينية، والمقابل هو مزيد من الاستثمارات الصينية في تركيا. والآن مع هذا القانون سيسلم أردوغان مسلمي الإيغور مباشرة إلى الدولة الصينية. الذين سلموا أنفسهم لأردوغان وصاروا مجرد أدوات في يده، حتى لو كان على حساب أوطانهم يفترض أن يحذروا، فقد يبيعهم غداً في أي صفقة سياسية. فالمسلمون في مشارق الأرض ومغاربها، قد أصابهم من الفرقة وانكسار شوكتهم الشيء الكبير، فقد أضحوا كالأيتام في زمان حكام الضرار ونظام الرأسمالية الديمقراطية المنحط، بل إن موتاهم لا بواكي لهم. وها هي تمارس ضدهم أفظع ألوان الاضطهاد، حتى إن أقدس ما لدينا لم يسلم من شرورهم. فقد غار الجرح وطال النزف واشتدت الآلام، فليس لنا بعد الله إلا العمل الدؤوب لإقامة دولة الإسلام.